سبعة ان يكون الحرف وبا منه مضارعا وان لا يكون مرفوعا ولا منصوبا وقد خطا
نحث قوله منجزم وان يكون الجزم بالسكون وان لا يتصل به ضمير نصب وان يليه
متحرك وان يكون ذلك وصلا لا وقفا **قوله** تحذف نون الخ لكثرة الاستعمال ح
وشبهها بحرف العلة **قوله** بخلاف نحو من يكن الخ خرج وما بعده بقيد
الجزم وقوله ونكونوا الخ خرج بقيد السكون وقوله ان يكنه خرج بقيد لم يتصل
به ضمير نصبا وقوله لم يكن الله ليغفر لهم خرج بقيد وقد وليه متحرك
قوله فان لم تك المراة الخ المراة بكسر الميم وسكون الراء ومد الهمزة المقابلة ورية دى
والوسامة الحسن والضيغم الاسد كانه نظر وجهه فلم يره حسنا فتسلى
بانه يشبه الضيغم وهو الاسد **قوله** اذ لا ضرورة الخ هذا مبني على مذهبه
من ان الضرورة ما ليس للشاعر عنه مندوحة وتقدم في الموصول رده وان مذهب
القوم ان الضرورة ما وقع في الشعر مطلقا **قوله** وقد قرئ شاذا هذه القراءة نحو
بد الهمز ويونس ولان القراءة الشاذة كخبر الواحد **قوله** لم يجز ان تقترن بالا لاخراج
الكلمة عن اصل وضعها وهو الاختصاص بالنفي ومثل ذلك قولك ما كان مثلك احدا
او عريبا او ديارا فلا يجوز اقتران الخبر بالا لما علمت **قوله** في كل ما ذكر اي فان النفي هو
الخبر وفي انه اذا قصد الايجاب فهي ان الخبر بالا وفي انه اذا كان الخبر ملازما للنفي لم يجز ان
يقترن بالا **قوله** ونفيها ايجاب اي من حيث المعنى لما علمت من انها للنفي ونفي النفي
ايجاب **قوله** فلا يقترن خبرها بالا لان الاستثناء حينئذ يكون مفرغا وهو لا يجوز
في الموجب الا في الفضلات كما سياتي في اخر بابه وخبر المبتدا ليس بفضلة فلا
يجوز ما زال زيد الا قائما لانه يستلزم ان زيدا على جميع الصفات الا القيام **قوله**
حراجيج ما تنفك الخ الحراجيج جمع حرجوج وهي الناقة السمينة او الشديدة او الضامرة
والمراد بالخسف حبسها من غير علف يعني انها تاتي معدة للسير فلا ترسل من اجل
ذلك الى المرعى قال المرادي واوهم ابن الناظم تبعه لشارح وسكنت اليا للضرورة قال
الدماميني واحسن منه جعلها عاطفة على مناخة فانه يوهم اقتران خبر

وان

ان واخواتها بالايجاب تاويله وقد اوله الشارح بوجهين الاول ان تنفك تامة بمعنى
تنفصل وحينئذ فمعناها الثبوت وقد دخل عليها نافي قد خول الا حينئذ في خبر
النفي علوها جارية الا راكبا الثاني ان تنفك ناقصة خبرها على الخسف ومناخة
حال فلم تدخل الا على الخبر وانما دخلت على الحال وهو فضلة والاستثناء المفرغ
يقع في الفضلات في غير الايجاب ولا حد ورديه كما قال الدماميني واورد على الوجه
الثاني ان فيه ضعفا سواء جعل عامل الحال ينفك او على الخسف اما على الاول فان وقوع
الاستثناء المفرغ في الاثبات قليل وان كان المستثنى فضلة كالحال الثاني ان ما قبل
الا عند البصريين لا يعمل فيما بعد المستثنى الا في تابعه او في المستثنى منه
واما على الثاني فمن ثلاثة اوجه الاول وقوع الاستثناء المفرغ في الاثبات
وفيه ما علمت الثاني تاخر عامل الحال وهو ظرف الثالث تقدم المستثنى في
الاستثناء المفرغ على عامله وقد منعه البصريون **فصل في ما ولا ولات**
وان المشبهات بليس **قوله** انما اشبهت هذه الخ اشار به الى ان عمل
هذه الحروف بطريق القياس على ليس لجامع المشابهة في المعنى واورد عليه
ان هذا قياس في اللغة وهو ممتنع واجيب بان المثبت للحكم الاستقراء فهو هذا معفو
له ومفوق لو سلم فلا نسلم ان القياس في اللغة يمتنع مطلقا وانما يمتنع في الـ ومفو
لولات في الاحكام افاده زكريا على ان المشابهة هذه المذكورة انما تصلح جامعا
ان لو كان الحكم وهو العمل لاجلها وليس كذلك بدليل اعمال ليس مع انتقاض نفيها
تامل **قوله** اعلم ان ما الخ عند البصريين واما الكوفيون فجعلوا المرفوع بعدها
مبتدا والمنصوب خبره ونصبه بنزع الخافض **قوله** واهملها بنو تميم بلغتهم
قرا ابن مسعود ما هذا بشر بالرفع ونقل عن عاصم ما هن امهاتهم بالرفع **قوله**
شروط اي ستة ذكر الناظم منها ثلاثة صراحة ورابعا ضمنا في قوله وسبق
حرف جر الخ فانه تضمن ان شرط عملها ان لا يتقدم معمول خبرها وهو غير ظرف او على اسمها
والخامس ان لا تقترن والسادس ان لا يبدل من خبرها موجب وانما سكت الناظم عنها

Copyright © King Saud University